الآثار العراقية

بين الماضي والحاضر

بقلم كوركيس عوّاد

١ — تحرير

ليس من اليسير على الباحث ، ان يتناول في صحائف قلائل ، موضوعاً عامّاً ، واسع النطاق كالبحث عن الآثار العراقية القديمة . لأن العراق ، او بتعبير تاريخيّ أدق ، « وادي الرافدين » ، من الأقطار الغنية ، تارها العريقة في مجدها وحضارتها

ومعروفٌ لدى الباحثين ، ان أقدم المدنيات هي تلك التي سادت ضفاف الأنهار : فمدنية الرافدين مثلاً نشأت عند شواطئ دجلة والفرات وسواعدها ، والمدنية المصرية قامت على ضفاف النيل ، كما ان المدنية الهندية كانت مبنيّة على جوانب السند ... ونوسما ان نقول إن للانهار في فجر الحضارات البشرية شأناً يفوق شأن البحار ، وذلك نظراً الى سهولة الاستفادة من الأولى في قديم الزمان ، وصعوبتها من الثانية . فالبحار في عرف الأقدمين كانت أشبه شيء بالصحارى من وجهة الاستفادة ! وعليه لا غروَ إذا كانت الحضارة في أول نشوئها ألصق بالجهات النهرية منها بالجهات البحرية !

إن حضارة ما بين النهرين لم تكن تحدّها حدود جغرافية حاسمة ، بل كانت تبدأ شمالاً بمنابع دجلة والفرات ، ثم تسير جنوباً حيث يسيران حتى يبلغا البحر . على ان هذه الحضارة كان يتنابها تمددات وتقهقرات وفقاً للظروف والأحوال ! فقد دلّنا التاريخ على أنها كانت تتعطف أحياناً غرباً حتى تشمل أعالي سورية ، أعني سقي الفرات الشمالي والخابور ، ولعلها كانت تمتد في بعض الاحيان الأخرى الى أكثر من ذلك ، فتشمل سقي الأردن أيضاً ! وهذا ما حمل بعض العلماء المعاصرين على تسمية تلك البقعة بأسرها باسم « الهلال الخصيب » ، أحد رأسيه في جنوبي العراق وثانيهما في جنوبي فلسطين . والحق ان هذا الهلال لمن أخصب بقاع العالم ، كما أنهُ من أقدم المواطن التي عمرت بالسكان

ولقد توالت على وادي الرافدين منذ آلاف السنين ، دولٌ عديدة ، رابيت في سهوله

الخصبة أمم كانت قد بلغت من الرقي شأواً بعيداً حيّر العلماء في عصرنا . ويؤخذ مما توصل اليه علم الآثار ، ان تاريخ وادي الرافدين من أطول تواريخ الأقطار في العالم : فهو يتألف من حقبة مديدة من الزمن ، تبلغ السبعة الآلاف من السنين بحسب معلوماتنا الحالية ومن يدري ؟ فلعل وراء ذلك آثاراً تسبق العهد الذي ذكرناه، مما لا يزال أمرها رهن التراب !

ولما كان وادي الرافدين من الساحات الأثرية المترامية الأطراف الضاربة في أعماق التاريخ كان الكلام على كل دولة قامت فيه، او على ما بقي لنا من آثارها أمراً متعذراً في مثل هذا المقام لذلك سنتناول في بحثنا هذا الكلام بوجه عام على آثار العراق في عهوده التي سبقت الاسلام والتي تلته ، ثم نعقب على ذلك بلمحة في تكوين دور التحف العراقية

٢ — بدء دراسة آثار العراق

قبل نحو مائة وخمسين سنة كانت معرفة العلماء بآثار العراق وبتاريخه القديم شيئاً ضئيلاً لا يتجاوز ما رووته عنهما التوراة ، او بعض المصنفات المؤتمَّة (الكلاسيك) ، كتاريخ هيرودوتس وزينفون وديودورس واسترابون ويوسيفس وأميانس مرسلّينس وأضرابهم . فلا غرابة اذا كان وقوف العلماء حينذاك على آثار العراق وقوفاً ناقصاً مشوّهاً ، يلازمه الخيال ويعتريه الوهم ، وتلابسه المزاعم والظنون ! ومن يطالع كتب التاريخ او أخبار الساحات التي وضعها أولئك العلماء قبل تلك المدة المذكورة ، ويتدبر البحوث التي دونوها عن أمثال هذه الشؤون ، يقف متعجباً من تلك الآراء الغريبة التي أضحت اليوم بفضل تقدم علم الآثار ضرباً من الأساطير ! على ان تلك المدونات بالرغم عما فيها من قصور ووهن ، أصدق شاهد يمثل لنا علم الآثار وهو في مهد طفولته ، بل انها أول المراحل في دراسته ، والأساس الذي شيدت فوقه البحوث الرصينة التي تلته

ويمكننا ان نعزو التقصير المذكور في معرفة آثار ما بين النهرين الى عاملين رئيسين :

الاول : جهل أرباب الآثار ، وقتذاك للّغات القديمة التي كانت سائدة في هذه المنطقة او في ما يجاورها ، من البلدان جهلاً تامّاً . وتلك اللغات هي : السُّمرية والأكّدية (الكلدانية — البابلية) والآشورية والكيانية [1] والكاسية والعيلامية والحثّية والجوتية وغيرها

الثاني : عدم القيام بالحفريات والتنقيبات العلمية في المواقع الأثرية ليستدلّ بها على ماضي المدن العراقية وقراه المندثرة وعلى ما كان عليه القوم في ذلك العهد البعيد من سُبل الحضارة والعمران

(١) الكيانية : عرفت بهذا الاسم لدى المستشرقين العرب الاقدمين . وهي لغة القوم المعروفين عند علماء الافرنج باسم Achaéménides أو Achéménides

٣ — عن الكتابة المسمارية

وتُعَدّ سنة ١٨٤٧ م ، من أبرز السنوات في تاريخ دراسة الآثار العراقية ، بل كانت سنةً فاصلة في حياة هذا العلم : فلقد توصّل فيها أحد كبار العلماء المحدثين وهو السر هنري رولنسن [1] Sir H. C. Rawlinson (١٨١٠ — ١٨٩٥) الى حلّ رموز «الكتابة المسمارية» . والمسمارية ضرب من الكتابة أُطلقت هذه التسمية لشابهتها المسامير [2] الى اللغات القديمة التي كانت شائعة في وادي الرافدين ، كانت تُدَوَّن بهذه الكتابة ، على اختلافٍ في الاشكال والإشارات . بل انّ هذا النوع من الكتابة كان يضمّ اكثرَ ما جاوره من الأقطار ولقد وُجدت حقيقةً كتابات عديدة من هذا القبيل في ايران وتركية وسورية وغير ذلك من البلدان

انّ حلّ رموز تلك الكتابات فتح أمام الباحثين باباً كان مُوصَداً ، وذلّل لهم عقبةً كؤوداً ! فالكتابات المسمارية ، بعدَ أن كانت فيما مضى طلسماً من الطلاسم ، حتى انّ أحد العلماء [3] لم يتردّد يوماً في اعتبارها زخارف ونقوشاً عجمة ، صار بمقدور من تعلمها منهم . أن يقرأ عشرات بل مئات النصوص المستخرجة من مختلف هذه البقاع ، فيستخلص منها حقائق ثمينة كان لتاريخ منها أجلّ الفوائد

وكان أكثر ما اهتم به العلماء في هذا الصدد ، قراءة تلك النصوص القديمة المكتشفة وإذاعتها بين الأندية العلمية ، للاستفادة من مضامينها والوقوف على الشؤون التاريخية والدينية والأدبية والسياسية والاقتصادية والشرعية وغير ذلك مما كان متبادلاً بين سكّان هذا الوادي كالسُمَريين والبابليين والأشوريين وغيرهم من الأقوام

إنّ تلك النصوص القديمة ، دوّنها أصحابها على الآجرّ وعلى قطَع الأحجار المختلفة الحجوم والألواح الرخامية الكبيرة والتماثيل الهائلة العِظَم ونظائرها مما صبر على الدهر ... وما لم ينشرهُ العلماء منها يفوق ما نشروه حتى يومنا . ومع ذلك ، فانّ المنشور منها يكوّن خزانة كتب قائمة بذاتها ، تتألّف من مئات المجلدات ، فضلاً عن أضعاف هذا العدد من المقالات والكراريس...

ولا يتصوّنّ القارىء انّ التوصّل الى قراءة تلك الكتابات كان امراً ميسوراً ،

---

(١) طالع ترجمته في كتاب : أعلام المقتطف (ص١٦٠ — ١٦٢) وفي كتاب Budge : Rise and Progress of Assyriology (London, 1925, pp. 47-129

(٢) تسمى بالافرنجية Cuneiform أو Cuneiform

(٣) هو الرحالة الايطالي الشهير بترو دلا فاله Pietro Della Valle الذي قضى خمس سنين (١٦١٦—١٦٢١م) في جوب انحاء أشور وبابل وايران وغيرها

فالحقيقة هي انه من أصعب الامور ، بل من أعقد المشاكل التي ذُلّلت في تاريخ العلم ، ولم يُتَغَلَّب عليها إلاّ بالجهد البليغ والصبر الطويل والتتبع الدائم سنين عديدة ! فقراءة الكتابة المسمارية من أجلّ الموفقيات في تاريخ الآثار العالمية ، ولا يوازيها قيمةً سوى قراءة العلاّمة شمپوليون (J. F. Champollion) الكتابة الهيروغليفية سنة ١٨٢٢

واذا ابتغينا وجه الانصاف في هذا الصدد ، قلنا إنّ رولنسن لم يكن اوّل من اشتغل بهذا الباب ، بل سبقه الى هذا الميدان علماء آخرون[1] حاول كلٌّ منهم ان يحلّ تلك المعميات ، لكنهم لم يصلوا الى نتائج ظاهرة تحسم الموضوع ، حتى جاء هو فكشف اللثام عما اعتاص على غيره . ثم ساهم بعده عدد غفير من العلماء في تشييد هذا الصرح العلمي بحيث تكاملت بعض أقسامه ولا تزال أقسام أخرى بحاجة الى درس وتدقيق نظر فيها

ويطول بنا القول اذا اردنا ان نبين كيف توصّل رولنسن ، ومن حذا حذوه ، الى قراءة تلك الكتابات لاول مرة ، فان هذه الناحية وحدها تتطلب بحثاً خاصًّا ، بل انه سبق لنا ان أفردنا لهذا الموضوع ، مقالة نشرت في مجلة الرسالة بعنوان « حجر بهستون مفتاح الكتابة المسمارية » [2] ولعلّ في الرجوع اليها ما يغني عن الاطالة فيه هنا

٤ — الحفريات الاثرية

أما الحفريات ، فقد بدأت في العراق منذ أوائل القرن التاسع عشر ، واستمرت بعد ذلك — عدا فترات متقطعة — حتى سنتنا الحالية . ان نطاق الحفر أخذ يتسع شيئاً فشيئاً فبعد ان كان في مبدإ أمره مقتصراً على المواقع الشهيرة البارزة جدًّا، كبابل وأشور ونينوى وكالح وخرساباد[3] ، اتسع بحيث شمل الآن ما يربي على الخمسة والخمسين موقعاً ! وبعد ان كان العلماء يستهدفون في حفرياتهم القديمة « استخراج التماثيل الضخمة والآثار الكبيرة » ، صاروا يقنعون باليسير ، بل قد يجدون في بعض اللقى « الصغيرة » ما تفوق خطورته ذلك التمثال الكبير ! وبعد أن كانت مساعي العلماء منحصرة في نبش المواقع التي تعود الى الأدوار المتأخرة من تاريخ العراق القديم بالنسبة الينا ، أخذوا يتوغلون في مجاهل الماضي السحيق ، ويتغلغلون في أعماق التراب فيقعون على أقدم الآثار عهداً وأبعدها زمناً !

أما ما استخرج من « المواد الأثرية » من هذه المواقع طوال هذه السنين فيكاد يخرج عن دائرة التصديق لوفرته وخطره ونفاسته

---

(١) نذكر منهم Grotefend و Rask و Burnouf و Lassen

(٢) الرسالة العدد ٨١ الصادر في ٢١ يناير ١٩٣٥ ، ص ٩٠ — ٩٥

(٣) اسمها الاشوري « دور شاروكين » ، وكانت تعرف في العصر الاسلامي باسم « خرساباد »

ان هذه الحفريات الواسعة قامت بها بعثات علمية من مختلف الجنسيات بينها: الانكليزية والفرنسية والألمانية والأميركية والايطالية. ومنذ سنة ١٩٣٦ أخذت دار الآثار القديمة في العراق تنهض بأعمال الحفر والتنقيب في بضعة مواقع، خاصة في المواطن الاسلامية التي لم يعرها الأجانب الاهتمام الذي تستحقه. وهكذا بعد ان كان تاريخ وادي الرافدين يقوم على الأساطير والأقاويل، أصبح يستند الى علم الآثار المبني على نتائج الحفريات العلمية المنظمة

إن الاستمرار على هذه الحفريات والامعان في توسيع نطاقها سوف يزيدنا معرفة بماضي هذه البلاد ويقفنا على ما خبأته يد الزمن من ذلك التراث الخالد الذي يؤهلنا لتكوين « تاريخ » لهذا القطر متكامل الحلقات متلاحم الأجزاء. وقد ذكرنا آنفاً، ان المواقع التي جرى التنقيب فيها تربي على الخمسين موقعاً. والآن نضيف اليها ان المواقع الأثرية التي لم ينقب فيها حتى الآن تبلغ أضعاف هذا العدد. ان نظرة عاجلة يلقيها المرء على نشرة « التلول والمواقع الأثرية في العراق »[1] التي أصدرتها دار الآثار القديمة تبين له ان عدد المواقع الأثرية التي تمّ تسجيلها والاعلان عنها يبلغ نحواً من ألف وثلثمائة موقع!

فما قولك فيما لو تيسر الحفر في هذه المواقع او في بعضها واستخراج ما تحتكنه من الدفائن والتحف التي من شأنها ايضاح ما أشكل من تاريخ العراق القديم وفتح ما استغلق على العلماء والباحثين؟

٥ — ما أصاب العراق من آثاره

ونقول الآن: ما مصير هذه الكنوزات؟ لقد مرّ بالآثار المستخرجة من العراق أدوار ثلاثة

الأول: يشمل الآثار التي استخرجت قبل الحرب العالمية الماضية وهذه الآثار كانت — — حين اكتشافها — تنقل برمتها الى المتاحف والمؤسسات الغربية التي كانت توفد من يقوم بالحفريات في العراق. كما ان بعضها كان ينقل الى استانبول عاصمة الدولة العثمانية. أما العراق فلم يكن داخلاً في الحساب وعلى هذا، لم ينل من ذلك التراث شيئاً قليلاً ولا كثيراً..! وفي الواقع ان الآثار المكتشفة في أرض العراق، كانت نهباً يتقاسمه الأجانب... فهل من غرابة إذا وجدنا المتاحف في بلدان الغرب تزخر بتلك الآثار النفيسة، وتفخر بكونها قد أحرزت تلك الكنوز الحجية!

الثاني: وهذا يشمل ما استخرج من آثار العراق في دور الاحتلال والانتداب البريطاني له. وقد جعل للعراق منها حصة محدودة، صارت نواة للمتحف العراقي الحالي. ومع ذلك

(١) ظهرت سنة ١٩٣٩، ثم تلاها ملحق سنة ١٩٤١ والذي يؤخذ من صحيفة « الوقائع العراقية » أنه كشف مواقع أخرى عديدة زيادة عما جاء في هاتين النشرتين

فن « قانون الآثار القديمة » السابق [1] منح الأجانب حقوقاً واسعة ، كان من أظهر نتائجها خروج عدد وفير من آثار العراق الى الأقطار الغربية

الثالث : وهو دور استقرار الآثار في العراق ورسوخها فيه . وقد بدأ منذ إنشاء الحكومة العراقية ، فأخذ الاهتمام بشأن الآثار طوراً جديداً في هذا الدور ، بما تؤديه « مديرية الآثار القديمة » من العناية بمصلحة هذه الآثار والسهر عليها ، وبما تشترعه الدولة العراقية من النظم والقوانين ، وبما تتخذه السلطات الحكومية المختلفة من صنوف التدابير لصيانتها والمحافظة عليها من عبث العابثين بها

إن هذا الاهتمام أدى الى ما كانت تتوخاه البلاد من «حصر آثار العراق بالعراق» . فكان لهذا المسعى التأثير المحمود في نموّ « المتحف العراقي» واتساعه بالوجه الذي يُرى عليه الآن

إن «حصة» الأجانب الذين يتولون الحفر والتنقيب في العراق ، قد تقلصت اليوم كثيراً وحُدّدت بالنظر الى ما ينصّ عليه « قانون الآثار القديمة » الأخير [2] ، فهذه الحصّة لا تتجاوز بعض « المكررات » و« النظائر » للآثار المستخرجة . أما الآثار الرئيسية والقطع الفريدة ، فمن حصة العراق بأجمعها

وعلى هذا المنوال ، اتسعت الثروة المتحفية في العراق بالرغم من قصر المدة التي مضت عليها . وصار المتحف العراقي ، المؤسس في بغداد سنة ١٩٢٣ ، يضم في قاعاته عشرات الآلاف من المواد الثمينة التي تمثل أدوار المكتشفة في وادي الرافدين ، منذ أقدم العصور حتى ظهور الاسلام . وبين هذه الآثار ما هو فريد في بابه ، لما يتضمنهُ من الدلالة الأثرية والقيمة العلمية ، فضلاً عن كونهِ مستخرجاً من مواقع سحيقة في القدم . وهذه لعمر الحق ثروة لا يمكن تقويمها بمال . فاذا ما استعرضنا هذه الآثار ، ألفينا فيها مختلف الصنوف والأشكال منها : المنحوتات الكبيرة والتماثيل ، والكتابات والنقوش والتصاوير ، والنقود والختوم والحلى والأسلحة والأواني وغيرها مما لا يقع تحت حصر

ويسهل على المرء ان يعلم ، ان بعض هذه الآثار متخذ من الحجر بأنواعه كالرخام والصخر والآجر والقطار وبعض الأصداف والأحجار الكريمة ، وبعضها من المعدن كالذهب والنحاس والحديد ، والبعض الآخر من العظم والزجاج والخشب ، وغير ذلك من المواد

ثم إن بعض هذه الآثار يعود الى الأدوار الحجرية الأولى ، وبعضها الى ما تعاقب من الأدوار الأخرى . ومن ثمة ، كان تاريخ وادي الرافدين طويلاً غاية الطول ، واسماً الى أبعد

(١) صدر في ٢٦ / ٦ / ١٩٢٤ وظل مشمولاً به حتى ٢٢ / ٤ / ١٩٣٦

(٢) صدر في ٢٣ / ٤ / ١٩٣٦ ، وما زال نافذ المفعول

حدود السمة . إذ يبدأ من أبسط مراحل العيش ، فيأخذ في معارج التقدم والرقي دوراً بعد دور ، حتى يبلغ القمة . وبلوغ القمة نذير بدنو الهبوط والانحطاط ! وهذا ما حصل لتلك الدول والدويلات العديدة التي نشأت فيه ، فانها بعد ان تقدمت في سُبُل الرقي ، اتابتها عوامل الضعف مما لا يتسع المجال لبيانها هنا ، فما لبثت ان انتهى بها الأمر الى التأخر فالخمول فالفناء ! وأمسى الحديث عنها من صميم موضوعات التاريخ !

٦ — العمائر الاسلامية

بعد ان جرى الفتح الاسلامي للعراق ، اهتم القائمون بالحكم فيه بتأسيس المدن لتكون قواعد او عواصم لهم . فأسست البصرة سنة ١٤ للهجرة ، والكوفة سنة ١٧ ، وواسط نحو ٨٦ ، وبغداد سنة ١٤٥ ، وسامراء سنة ٢٢١هـ . هذا فضلاً عن توسيع ما كان عامراً من البلدان قبل الفتح ، كالموصل وتكريت وإربل وغيرها ، وإدخال التطورات والتحسينات عليها

لقد كان في كل من هذه المدن ما يتناسب وسعتها من المساجد والمدارس والقصور والدور والأسواق والمقابر وغير ذلك من العمارات التي تقتضيها مرافق الحياة اليومية . وطبيعيّ انهُ كلما كانت المدينة أعظم جاهاً من الوجهة الحكمية كان عمرانها اكثر استجاراً والعناية بتنسيقها وتجميلها أبلغ أثراً

وما ذكرنا من المدن ، إما أن يكون قد خرب خراباً نهائيًّا ولم يبق منهُ سوى أطلال شاخصة او تلول تنبيء بما تكنهُ تحت ثراها ، كما هو الحال في واسط مثلاً ، وأما أن تكون يد الدهر قد تلاعبت بعمايرها ، فأخربتها اولاً ، ثم عادت فجددتها في ما يجاورها من البقاع ، فاجتمع القديم والجديد في صعيد واحد ! وعلى هذا الوجه صرنا نرى اليوم ، الى جانب بعض المدن المندرسة مدناً جديدة مسماة باسمها القديم : فهناك سامراء القديمة وسامراء الجديدة ، ومثل هذا قل عن بغداد والبصرة والكوفة وغيرها من البلدان

عاشت هذه المدن قروناً عديدة ، ومرّت عليها احوال اطمأنت فيها الى الحياة ، فذهبت تسعى الى تنظيم وسائل عيشها واستكمال اسباب رفاهها ، وهما أمران يؤديان الى تحسين الصناعة ورفع عمادها في البلاد

ان الصناعة بلغت شأواً لا يجارى في العصر العباسي ، وهو عصر اتساع رقعة الدولة العباسية ونضج الحضارة الاسلامية . فكان خلفاء بني العباس وسائر الأمراء والوزراء وأماثل الناس يبالغون في تجميل قصورهم ويعنون بجعلها آية من آيات الفن ! فازدهر فنّ البناء أيّما ازدهار وسايره فن الزخرف والنقش ، وتبع ذلك الاهتمام بتجويد صنع الأثاث الذي يتناسب وعظمة تلك المباني وأبهة أصحابها ! ولكن ما مصير تلك العمارات

ان قصور الخلفاء الرائعة وسائر البنايات ، سواء أفي بغداد كانت أم في غيرها من المدن ، لم يبق منها — ويا للاسف — ما يستحق الذكر ..! والاسباب التي أدّت الى محو تلك الآثار أو عملت على تلاشيها بهذا الوجه كثيرة ليس هنا محلّ شرحها . وقد نجم عن خرابها ضياع الفائدة على الباحثين اليوم من الوقوف على ما كانت عليه إبّان عزّها . ولولا ما بين يدينا من المؤلفات القديمة التي تصف لنا بعض تلك المباني وتشيد بذكر ما كان فيها ، لكانت معرفتنا لها شيئاً يكاد لا يذكر .

٧ — صيانة الآثار الاسلامية

شرعت دار الآثار العراقية ، منذ سنة ١٩٣٥ ، بصيانة وترميم عدد من هذه الآثار الاسلامية التي أفلتت من عوادي الزمن ، بعضها في بغداد : كمنارة جامع الخلفاء (في سوق الغزل الحالي) والقصر العباسي (في قلعة بغداد) ، والباب الوسطاني ، وخان مرجان

كما انها وجّهت عنايتها الى طائفة صالحة من الآثار الاسلامية القائمة خارج بغداد : كقصر الأخيضر (على مسافة ٥٥ كيلو متراً من جنوب غربي مدينة كربلاء) ومسجد الكوفة ، والباب الأثري في واسط ، وجسر حربى (على مسافة ٨٧ كيلو متراً من شمالي بغداد) وجامع الجمعة ومئذنته « الملوية » وجامع أبي دُلَف ، وقصر الخليفة . وهذه المواقع الأربعة الأخيرة قائمة في أنحاء سامراء

وقد يضيق بنا المقام لو نحاول ان نحصي سائر الآثار والمباني التي تناولتها يد الاصلاح فأحيت مناظرها وأوضحت معالمها . هذا من وجهة البنايات الفاخرة ؛ فاذا انتقلنا الى الآثار « الدفينة » وجدنا العمل يدعو الى الاغتباط : فقد أمكن القيام بحفريات منظمة في بضعة مواقع إسلامية من ذلك مدينة سامراء ومدينة واسط الثانية استمر التنقيب فيهما بضع سنوات فأسفر عن نتائج مهمة حيث أستخرج من كلتيهما مجاميع أثرية بعضها منقطع النظير وهناك مواقع أخرى — كالانبار والحيرة وتكريت وسنجار وغيرها — جرت فيها تنقيبات تمهيدية دلّت على غزارة ما تحويه من الآثار

٨ — متاحف العراق

والآن ننتقل الى الكلام على المتاحف في العراق : إن المبدأ الذي يسار عليه بشأن المتاحف في العراق ، هي ان كافة آثار البلدان العراقية تجمع في « المتحف المركزي » المقام في العاصمة بغداد . غير انه لما تكاثرت هذه الآثار وتزايدت هذا التزايد الهائل صار من المتعذر عرضها جميعاً في البناية الحالية لهذا المتحف ، لذلك وزعت بين عدة بنايات في بغداد

والآثار التي تسبق الدور الاسلامي معروضة بأجمعها في « المتحف العراقي » الذي سبق الكلام عليه في هذا المقال (١)

كما ان الآثار العربية عرضت سنة ١٩٣٧ في « دار الآثار العربية » (٢) المتخذة في بناية «خان مرجان» الأثرية . وهذه البناية شيدها أمين الدين مرجان (٣) سنة ٧٦٠ للهجرة

في هذا المتحف أنواع الآثار الاسلامية : فهناك الزخارف الجصية والفخار والخزف العادي والمصبوغ والمزجج والحلي والمنسوجات والأحجار المكتوبة والمحاريب وقطع الأثاث والأواني المعدنية والمصنوعات الجلدية والخشبية والزجاجية ذلك فضلاً عن طائفة من المخطوطات العربية التي فيها ضروب الخط والزخرفة والتجليد والورق والألوان !

وهناك « القصر العباسي » وهو من بنايات أواخر العصر العباسي . اتخذ سنة ١٩٣٥ معرضاً (٤) يضمّ مخلفات المغفور له الملك فيصل الأول والصورات التي تمثل أهم البنايات الاسلامية القديمة في العالم

أما «الأسلحة القديمة» فقد عرضت سنة ١٩٣٩ في متحف ماثل في «الباب الوسطاني» وهذا الباب إحدى بنايات بغداد الأثرية وكان يعرف قديماً بباب النظرية . ويلاحظ ان السور الذي كان يطوف ببغداد قد زال من الوجود بكامله كما زالت الأبواب التي كانت فيه ، ولم ينج من جميعها سوى هذا الباب !

وفي هذه السنة ١٩٤١ افتتح متحف آخر في بغداد ، لعني به « متحف الأزياء القديمة » التي كانت تستعمل في مختلف انحاء العراق ثم زال استعمالها أو كاد . هذه هي فروع «المتحف المركزي » الموجودة في العاصمة . وهنالك « متاحف محلية » تقام في المدن القديمة ، أو بجانب بعض الأطلال الأثرية . والغرض من اقامتها هو ان تضم المواد الأثرية الموجودة في تلك المدينة أو فوق ذلك الطلل مما يتعذر نقله الى المتحف المركزي كما انها تضم الآثار المضاعفة المستخرجة من جهات العراق المختلفة

ومن هذه المتاحف المحلية « متحف بابل » وهو في أطلال بابل ذاتها وقد افتتح سنة ١٩٤٠ . و «متحف سامراء » في مدينة سامراء الحالية وقد تم افتتاحه سنة ١٩٤٠ ايضاً

وربما لن تمضي مدة طويلة حتى تشاهد متاحف محلية أخرى في بعض المدن العراقية ، كالموصل وكربلاء والنجف وغيرها

(بغداد) كوركيس عوّاد

(١) لهذا المتحف دليل مطبوع بالعربية والانكليزية

(٢) لدار الآثار العربية دليل مطبوع بالعربية

(٣) هو من ولاة بغداد . كانت وفاته سنة ٧٧٤ هـ وله آثار أخرى غير هذا الخان

(٤) لهذا المعرض دليل مطبوع بالعربية والانكليزية كما أن القصر العباسي ذاته دليلاً آخر بالفتيين المذكورتين